آراء فى منهج البحث التاريخى

سيداتى سادتى: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. أحييكم أحسن تحية، وأشكر لكم تجشمكم المتاعب فى سبيل الحضور لاستماع ما ألقيه من قول، ولا أقول محاضرة، فليس لمثلى أن أُحاضر أساتذة أجِلاَّء فى صميم تخصصهم، ولا باحثين فضلاء أجهدوا أنفسهم بحثًا فى مشكلة التاريخ، ولا حتى مبتدئين بدءوا الغوص فى البحار العميقة لتلك المشكلة.

لقد حضرت الليلة لأنقل لكم فقط ذلك القلق العقلى الذى يشعر به المثقف، بل والمواطن العادى، كلما طُرحت عليه ـ ولو فى الصحف السيارة ـ مشكلة كتابة تاريخ حقبة قريبة منه، أو عَاصَرَ جزءًا من أحداثها، لأنه يجد ـ حتى فى الكتابات المتخصصة ـ تفاوتًا كبيرًا فى بناء الأحداث، واختلافًا يزيد من حدة القلق العقلى لدى القارئ، حتى أصبح مشروعًا أن يتساءل: هل لهذا التاريخ الذى يدرسونه منهج منضبط؟، من حيث أن المنهج هو الخطة المرسومة مسبقًا التى إنْ سِرْنا عليها هُدينا إلى الطريق المستقيم الذى يوصلنا إلى معرفة منضبطة تحوز ثقتنا، وتهدئ من قلقنا العقلى، وتتيح لنا أن نستفيد من عِبَر التاريخ، وتعمق فينا ـ إذا تعلَّق الأمر بتاريخنا ـ فهم خصائص طابعنا القومى، بما يسمح بتعديل المعوجّ، وتقوية المفيد والنافع من تلك الخصائص، وهكذا تكون دراسة التاريخ دراسة مشروعة.

لقد حضرت إليكم أيها السادة سائلاً وطارحًا لمشكلات يشعر بها المثقف العادى عند قراءته التاريخ، ولعلِّى لا أكون متجاوزًا إذا قلت إن تلقى هذه الاستفسارات ومحاولة الإجابة عنها هو من صميم عمل الجمعية التاريخية، والذى تتمايز به عن الأقسام العلمية فى الجامعات التى جُعلت لدراسة التاريخ.

ولعل أول مشكلة تثور لدى الجمهور هى مشكلة وضع الحدود لمصطلح «تاريخ»، لأن

هذا التحديد هو وحده الذى ينير الطريق إلى معرفة المنهج السليم للدراسة. فلفظ تاريخ يعنى معجميًّا: «جملة الأحوال والأحداث التى يمر بها كائن ما، ويصدق على الفرد والمجتمع، كما يصدق على الظواهر الطبيعية والإنسانية».

وإذا أجرينا مسحًا لما يندرج تحت لفظ تاريخ لوجدنا موضوعات عديدة شديدة التنوع، بعضها يندرج فى صميم العلم، وبعضها يندرج فى صميم الفن. فمن تاريخ العلوم عند العرب، إلى التاريخ الطبيعى، إلى تاريخ الفلك، إلى تاريخ النظم السياسية، وتاريخ القانون، ومن تاريخ الفن إلى تاريخ الأدب، إلى تاريخ الموسيقى فى الغرب، إلى التاريخ السياسى، إلى تاريخ الحضارة. وهكذا يُحمل على موضوع التاريخ عديد من العلوم، لكل علم منها منهج خاص به، ولكن التساؤل يثور: هل يوجد منهج عام شامل يُطَبَّقَ عند دراسة تاريخ أى موضوع من موضوعات المعرفة، أم أن تاريخ كل فرع من فروع المعرفة له منهجه الخاص به؟

وإذا حددنا أنفسنا فى التاريخ بمعناه الضيق، أى تاريخ الأحداث والوقائع والأحوال السياسية والاقتصادية والحربية لأمة من الأمم فى زمن محدد، فهل لهذا التاريخ منهج خاص به يتعين اتباعه للوصول إلى المعرفة الحقة للتاريخ الذى ندرسه؟

لقد ظهر أن أساس ما يتعلق بالتاريخ هو الزمان، فالواقعة أو الحادثة إذا وقعت أو حدثت أمام ناظرينا فهى واقع، فإذا مر عليها الزمن اللازم لانطفاء جذوتها أصبحت تاريخًا، وهكذا الزمن عنصر أساسى فيما نطلق عليه تاريخًا، ولكن ما هو الزمن الذى نعنيه؟

إننا قد نستخدم لفظ الزمن أو الزمان، ونقصد به أربعة معانٍ:

أولاً: الزمان الميكانيكى، أى الزمن الذى نقيسه بالثانية والدقيقة والساعة واليوم والشهر والسنة، والناتج عن الحركة الظاهرية للأفلاك، وهو ما نسميه الزمان الميكانيكى.

وثانيًا: قد نقصد بالزمن زمن الظاهرة البيولوجية، لأن الظواهر البيولوجية فى الأحياء تختلف بحسب النوع والسن، فهو زمن نسبى.

وثالثًا: قد نقصد بالزمن زمن الظاهرة النفسية، فمن ينتظر وصول شىء يسره يشعر بوطأة الوقت بطريقة تختلف عمن يعايش الشىء الذى يسره معايشة فعلية.

ورابعًا: قد نقصد بالزمن الزمان الحى، وهو الزمن الذى وصفه الحق تبارك وتعالى بقوله: ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ (الحج: ٤٧).

فأى الظواهر هى التى ندرسها فى التاريخ؟ وفى أى زمن؟ هل ظواهر الزمان الميكانيكى فقط؟ أم أيضًا ما يتعلق بالعقيدة فى الزمن الحى؟ وما هو المنهج اللازم اتباعه عند دراسة هذه أو تلك؟ وهل يتغير المنهج بحسب الظاهرة أو لا يتغير؟

وحتى يكون المنهج منضبطًا، يتعين بادئ ذى بدء أن نحدد: هل التاريخ الذى ندرسه علم منضبط أم هو فن؟ لأن منهج دراسة العلم له شكل أصلى، وأشكال يمكن قبولها، أما منهج الفن فشىء آخر يقوم على موقفنا من علم الجمال، وهل هو موقف نفعى ينظر للفن مرتبطًا باللذة بمعناها العام؟ أم هو موقف مثالى ينظر للفن من حيث هو صنو الحق والخير على قمة عالم المثل؟ أم هو واقعى محدث ينظر للفن من حيث هو تمثلات للحقيقة الواقعة؟

وحتى تكون لدينا عناصر للبحث فى المنهج، يلزمنا أن نرتب مجموعة المعارف التى ترتبط بدراسة التاريخ، لعل هذا الترتيب والتنظيم يقربنا ـ ولو لمسافة معينة ـ من العثور على المنهج اللازم للبحث والدراسة التاريخيين.

فيمكننا تقسيم المعارف التاريخية وتنظيمها على شكل هرم مدرج: ففى قاعدة الهرم توجد المصادر والينابيع والأدلة الكتابية والنقوش والآثار التى تمدنا بالأحداث والوقائع اللازمة للكتابة التاريخية، وقد أصبح كل مصدر أو منبع من هذه المصادر علمًا مستقلاً له أصوله ومناهجه، فالآثارىُّ يدرس الآثار الباقية، مُحَاوِلاً من دراستها أن يقدم لنا دليلاً قويًّا على نمط حضارى معين، أو على واقعة حضارية أو حربية وقعت، وهكذا، ودارس البرديات والوثائق القديمة له مناهجه ووسائله فى دراسة الوثيقة والبردية، وهو يستعين فى ذلك بالمقارنة بين الوثائق وبالدراسة الفيليوجية، بل وبالتعمق فى نوعية الأوراق وربطها بعصر صناعتها، وهكذا دارس المصادر (ونعنى بها الكتابات التاريخية) يقتصر عمله على تنقية المصادر مما علق بها من الأوهام أو المبالغات التى دفعت إليها الميول الأدبية، إذ إن كثيرًا من المؤلفات قبل القرن التاسع عشر كانت تُكتب بلغة أدبية، بحيث يمتزج التاريخ بالمحسنات الأدبية، التى كثيرًا ما أدت إلى غمط الواقع الذى كان ماثلاً أمام الكاتب.

ثم نصعد فى الهرم المدرج إلى درجة أعلى حيث نجد علم التاريخ الذى يقوم به المؤرخ، والذى هو فى صميمه محاولة موضوعية ونزيهة لإعادة تركيب الحوادث والأحوال لكى تصبح أقرب ما تكون إلى واقعها فى تنوعه وغناه.

ولذلك يجب أن تتوافر فى المؤرخ الصفات الآتية: الحس التاريخى، المعرفة التامة لنتائج الدراسات السابق بيانها وتفسيرها، وضع الفروض، ثم محاولة تحقيقها لإثباتها أو نفيها عبر الأدلة المتاحة أمامه، ثم الكتابة الدقيقة لنتيجة بحثه.

وهكذا أمكن أن نخلع على عمل المؤرخ صفة العلم الإنسانى، الذى جعل الماضى فى الزمان الميكانيكى حقل تجاربه، أو بالأحرى مكانًا لمنهجه التجريبى.

فإذا صعدنا إلى قمة المصطبة العليا فى الهرم، وجدنا أمامنا فلسفة التاريخ التى يجب أن يستبصر بها المؤرخ ليحصل منها على النور الهادى الذى يقود بحثه العلمى.

ومن أهم ما تثيره هذه المشكلة هى: هل التاريخ نتاج لتطور الفكر، أو هو نتاج لتطور الحضارة من حيث هى صورة العقل على البيئة الطبيعية؟ أم أن التاريخ نتاج العمل المادى الذى طوّر الإنسان نفسه، من حيث أنه الوقود الذى قاد مركبة التاريخ؟

ومن جهة أخرى، يثور التساؤل: هل الواقعة متى أصبحت تاريخًا فإنها تكشف لنا عن وجه الجبر فيها، بحيث إذا لم نعثر على هذا الوجه، فإن ذلك لا يعنى سوى قصورٍ فى البحث لا قصورًا فى الظاهرة؟

وهكذا نرى أن اعتناق المؤرخ لفلسفة معينة لابد أن تؤثر فى تركيبه للوقائع والأحداث، وفى تفسيره للحقائق، ولعل هذا هو السبب فى اختلاف المؤرخين حول تاريخ حقبة معينة يتناولها كل على نحو مختلف.

ويهمنى فى الخاتمة أن أشير إلى أن إعادة تركيب الحوادث والوقائع لابد أن تكون نسبية بمعنى مّا من المعانى، فنحن قد جربنا فى دراسة حول علم النفس القضائى، تناولت سؤالَ عددٍ من الشهود عن واقعة مصطنعة حدثت بغتة أثناء اجتماعهم، وطلب من كل واحد فيهم أن يكتب ما رأى على نحو دقيق ـ وقد اختبروا بحيث تم تثبيت جميع العوامل الأخرى ـ فلم يختلفوا فى الخط العام للحدث، ولكنهم اختلفوا فى التفاصيل اختلافًا يتعذر معه المُوَاءَمَة بين رواياتهم. وهكذا، فالموضوعية المطلقة من حيث المصادر ومن حيث المؤرخين تكاد تكون مستحيلة، ولكن ذلك لا ينال شيئًا من مشروعية التاريخ، وأنه ضرورى كعامل أساسى للتقدم الإنسانى.